مقتل عسكري واصابة ثلاثة بانفجار قنبلة في الجزائر

■ الجزائر ـ يو بي آي: أدى انفجار قنبلة زرعتها الجماعات المسلحة لدورية تابعة للجيش الى مقتل جندي واصابة ثلاثة جنوب الجزائر.

وقالت صحيفة «ليبرتيه» الناطقة بالفرنسية أن العملية وقعت الثلاثاء بمنطقة مسعد بولاية الجلفة الواقعة على بعد 300 كم جنوب العاصمة الجزائرية، مشيرة الى أن الضحايا كانوا ينفذون عملية تمشيط بحثا عن مجموعة مسلحة تنشط بالمنطقة تنتمي الى الجماعة السلفية للدعوة والقتال.

من جهة أخرى كشفت الصحيفة أن قوات الأمن ألقت القبض على مسلح تسلل الى مستشفى الطاهير بولاية جيجل الواقعة على بعد 460 كم شرق البلاد، مشيرة الى أنه جاء ليعالج جروحا أصيب بها بواسطة طلقات نارية.

من ناحية أخرى قالت صحيفة الوطن أن قوات الأمن ألقت القبض على شبكة لدعم الجماعات المسلحة مكونة من ثمانية أشخاص بولاية تيزي وزو بمنطقة القبائل شرقي البلاد.

تونس وموريتانيا توقعان على اتفاقيات لتعزيز التعاون الثنائي

■ تونس ـ يو بي أي: وقعت تونس وموريتانيا على ثلاث اتفاقيات ومذكرة تفاهم، و4 برامج تنفيذية تستهدف تعزيز التعاون بين البلدين في مجالات الصناعة والطاقة والسياحة والثقافة والتعليم والتكوين المهني.

وذكرت وكالة الانباء التونسية امس الاربعاء ان التوقيع على هذه الاتفاقيات تم بحضور رئيسي وزراء تونس محمد الغنوشي وموريتانيا محمد ولد بوبكر على هامش الدورة الرابعة عشرة للجنة العليا المشتركة التونسية ـ الموريتانية التي انتهت اعمالها مساء الثلاثاء بنواكشوط.

وأوضحت ان الاتفاقيات الموقعة تتعلق بالتعاون في المجال الصناعي، والطاقة، والسياحة، بينما تتعلق مذكرة التفاهم بالتعاون في مجال البحوث الجيلوجية، تخص البرامج التنفيذية التعاون في مجال الثقافة والتعليم العالي،والتكوين المهني والشباب والرياضة.

ونقلت عن رئيس الوزراء التونسي تأكيده عقب التوقيع على هذه الاتفاقيات على أهمية متابعة تنفيذ الاتفاقيات المشتركة والسهر على تحقيق اهدافها لتعزيز التعاون بين البلدين، ومزيد دعمه وتنويع مجالاته بما يوطد جسور التواصل والتكامل ويخدم المصالح والتطلعات المشتركة.

وكانت الدورة الرابعة عشرة للجنة العليا المشتركة التونسية ـ الموريتانية قد اختتمت مساء الثلاثاء بعقد جلسة عمل خصصت لاستعراض مسيرة العلاقات بين البلدين وتقييم حصيلة التعاون الثنائي واستشراف آفاقه على ضوء التوجهات والاولويات المرسومة للمرحلة المقبلة .

يذكر ان رئيس الوزراء التونسي محمد الغنوشي الذي وصل الى العاصمة الموريتانية امس الاول قادما من المغرب قد التقى الرئيس الموريتاني علي ولد محمد فال، وسلمه رسالة خطية من الرئيس التونسي زين العابدين بن علي.

القضاء المغربي يطلق مؤقتا سراح مغربيين كانا معتقلين في غوانتانامو

■ الرباط ـ رويترز: قال دفاع مغربيين تسلمتهما السلطات المغربية في وقت سابق من هذا الشهر من نظيرتها الامريكية انها اطلقت سراحهما مساء امس مع ابقائهما تحت المراقبة القضائية.

وقال حسن حلحول لرويترز ان «نجيب الحسني واوعلي محمد اطلق سراحهما مع البقاء تحت المراقبة القضائية في حين بقي العلمي السليماني رهن الاعتقال».

وكانت السلطات الامريكية سلمت المغاربة الثلاثة الى المغرب في وقت سابق هذا الشهر بعد زيارة روبرت ميلر رئيس مكتب التحقيقات الاتحادي الامريكي الى المغرب في 6 شباط/فبراير الحالي.

وقال حلحلول «هذا شيء مشجع من طرف القضاء المغربي الذي بدأ يحذو حذو باقي الدول التي تسلمت مواطنين لها كانوا معتقلين في غوانتنامو واطلقت سراحهم».

ويمثل المغاربة الثلاثة امام قاضي التحقيق في 20 اذار/مارس القادم في استجواب تفصيلي.

وسبق للمغرب ان تسلم 5 مغاربة اخرين في صيف 2004 كانوا في نفس المعتقل الامريكي ولا يزال ملفهم معروضا امام القضاء. ومنهم اثنان رهن الاعتقال بعد ان اتهمت السلطات المغربية الخمسة بعلاقاتهم بافراد مجموعة اخرى تتهمهما بالارهاب.

وحكى المغربيان اللذان اطلق سراحهما امس لرويترز عن معاناتهما في المعتقل الامريكي.

وقالا انهما كانا يمنعان من الصلاة ويجبران على أكل الطعام مع التعنيف في حالة خوضهما اضرابا عن الطعام.

تأسيس هيئة في نواكشوط للدفاع عن الأسرى الموريتانيين في غوانتانامو

■ نواكشوط ـ «القدس العربي»: أعلن في نواكشوط أمس الاربعاء عن تأسيس مبادرة شعبية موريتانية للدفاع عن ثلاثة اسرى موريتانيين محتجزين في معتقل غوانتانامو الأمريكي.

ويأتي تأسيس هذه المبادرة بعد ستة أشهر من الإطاحة بالرئيس معاوية ولد الطايع الذي سهل للأمريكيين اعتقال ومتابعة هؤلاء الشبان الثلاثة.

واختار المؤسسون المتضامنون مع الأسرى تسمية «المبادرة الشعبية للدفاع عن معتقلي غوانتانامو» لهيئتهم التي تتأسس بعد صمت دام عدة سنوات على تسليم السلطات الموريتانية السابقة لإثنين من رعاياها إلى الولايات المتحدة الأمريكية واعتقال الأخيرة لثالث كان في أفغانستان.

وستنظم المبادرة ندوة نقاش بعد يومين تحت عنوان «الدول والشعوب التي لا تحمي أبناءها لا تستحق الاحترام».

وطالبت «المبادرة» كافة «مكونات المجتمع الموريتاني وخاصة الشباب والنساء والمحامين والأطباء والإعلاميين الانتساب إليها من أجل خلق ديناميكية شعبية تساعد في إطلاق سراح المعتقلين».

ودعا بيان لـ«المبادرة» تلقت «القدس العربي» نسخة منه الشعب الأمريكي وكافة فعاليات المجتمع المدني في الولايات المتحدة للمساعدة في الدفاع عن المعتقلين الثلاثة والعمل من أجل اطلاق سراحهم.

كما طلبت المبادرة من الحكومة الأمريكية التجاوب مع ما أسمته «نداء الشعب الموريتاني من أجل السلام والإخاء».

ويتكون مكتب المبادرة الجديدة من المهندس حمود ولد النباغ، وأحمد ولد يوسف (نقيب المحامين)، وفاطمة أمباي (رئيسة الجمعية الموريتانية لحقوق الإنسان)، ومحمدن ولد صلاحي (شقيق المعتقل محمدو ولد صلاحي)، ومحمد ولد عبد العزيز (شقيق المعتقل أحمد ولد عبد العزيز)، وحياة بنت سيد محمد (شقيقة المعتقل محمد الأمين ولد سيد محمد).

يذكر أن المعتقلين الموريتانيين في سجن غوانتانامو هم محمدو ولد صلاحي الذي سلمه النظام الموريتاني السابق للحكومة الأمريكية عام 2001، وأحمد ولد عبد العزيز الذي اعتقلته القوات الأمريكية ابان حملتها العسكرية على نظام طالبان في نهاية عام 2001 ومحمد الأمين ولد سيد محمد.

يمنع متابعة عناصر قوى الامن قضائيا ويحظر السياسة على قادة «الانقاذ»

الجزائر: امر رئاسي يمهل الجماعات الاسلامية ستة اشهر للاستفادة من العفو

الجزائر ـ «القدس العربي» من مولود مرشدي:

أمهلت الحكومة الجزائرية الاسلاميين المسلحين الذين مازالوا في الجبال ويرفضون الاستسلام والاستفادة من قوانين العفو السابقة، ستة اشهر تنتهي في اب/اغسطس القادم للاستفادة من تدابير عفو جديدة كشفتها مساء الثلاثاء.

وتبنى مجلس الحكومة الذي اجتمع تحت رئاسة احمد اويحيى مشروع امر رئاسي حدد تدابير تطبيق ميثاق السلم والمصالحة الوطنية الذي زكاه الشعب الجزائري في استفتاء عام يوم 29 ايلول /سبتمبر الاخير، والذي تم من خلاله تخويل الرئيس عبد العزيز بوتفليقة صلاحيات واسعة قصد انهاء الازمة الامنية الجزائرية.

وفي مقابل اجراءات العفو التي اقرها، فقد اكد مشروع الامر الرئاسي الجديد ايضا على انتفاء رفع أي دعوى قضائية ضد افراد «قوى الدفاع والامن جميع الاسلاك بسبب اعمال نفذت من اجل حماية الاشخاص والممتلكات، ولن يقبل أي بلاغ او شكوى ضدهم».

وانتظر الجزائريون عدة اشهر لمعرفة مضمون تدابير العفو التي وعد بها الرئيس بوتفليقة لانهاء المأساة الجزائرية، وقد اخّر مرضه في نهاية شهر تشرين الثاني/نوفمبر صدور هذه القوانين.

وقد وضع النص القانوني الجديد حدا للاشكاليات التي كانت مطروحة بخصوص الكيفية التي يتم بواسطتها انهاء انعكاسات ازمة امنية وسياسية واجتماعية حادة تفاعلت اكثر من عقد وذهب ضحيتها قرابة 200 الف قتيل وخسائر مادية قدرت باكثر من 20 مليار دولار.

وفي اول اجراء اقر المشروع الجديد انهاء المتابعة القضائية ضد المسلحين الذين استسلموا لمصالح الامن في اجال 13 كانون الثاني/يناير سنة 2000 تاريخ انتهاء مهلة سريان مفعول قانون الوئام المدني الاول الذي اقره الرئيس بوتفليقة في ايلول/سبتمبر 1999.

وسمح القانون لعناصر الجيش الإسلامي للانقاذ، الجناح المسلح للجبهة الإسلامية للانقاذ بوضع اسلحتهم والاستسلام، هم ومسلمين من تنظيمات اخرى قدر عددهم حينها باكثر من خمسة الاف.

ويشمل العفو الجديد المسلحين الذين مازالوا في الجبال والذين سيسلمون انفسهم واسلحتهم للسلطات. ويشمل الاجراء المطلوبين للعدالة الجزائرية سواء كانوا في داخل البلاد او في الخارج.

واضيف الى هذه القائمة ايضا كل الذين صدرت في حقهم احكام بالغياب والذين لم يتورطوا في تفجيرات بالاماكن العمومية واغتيالات جماعية او انتهاك اعراض، وكذا كل الاشخاص الموجودين حاليا رهن الحبس بتهم الانتماء الى جماعات مسلحة والذين لم تصدر بحقهم احكام قضائية نهائية.

واقر المشروع الجديد ايضا عفوا على كل الذين صدرت في حقهم احكام نهائية.

ونص مشروع هذا الامر الرئاسي انه «بامكان كل هؤلاء العودة الى بيوتهم على الفور وبمجرد اتمام الإجراءات القانونية الخاصة» بذلك.

وبالاضافة الى الشق الامني لهذا القانون الجديد، اقرت الحكومة ايضا اجراءات سياسية اخرى مرافقة حيث تقرر رفع العوائق الادارية التي ما زال المستفيدون من عفو سنة 2000 يواجهونها، وخاصة ما تعلق بحقوقهم المدنية مثل اعادة ادماجهم في مناصب عملهم والتعويض لهم.

كما منعت التدابير الجديدة كل شخص «استغل الدين لاغراض سياسية وتسبب في احداث المأساة الوطنية القيام باي نشاط سياسي».

والتلميح هنا واضح بمنع الممارسة السياسية على قيادي الجبهة الإسلامية للانقاذ الذين اتُهموا بالتحريض واستغلال الدين الاسلامي لتحقيق اغراض سياسية.

كما وضع نص مشروع الامر الرئاسي تدابير لحسم ملف المفقودين الذين اختفوا خلال سنوات الازمة الامنية التي اندلعت في بداية 1992 بسبب الغاء نتائج اول انتخابات تعددية في الجزائر فازت الجبهة الاسلامية للانقاذ باغلبية مقاعد البرلمان حينها.

واقر الامر الرئاسي في هذا الشأن لعائلة كل مفقود لم يتم العثور عليه الاستفادة من شهادة وفاة وبالتالي من تعويضات مالية تقدمها الدولة.

وتضاربت الارقام بخصوص عدد هؤلاء المفقودين، فبينما تحددهم اللجنة الاستشارية للدفاع وترقية حقوق الانسان (حكومية) التي يرأسها المحامي فاروق قسنطيني بحوالي سبعة الاف، تقول عائلات المفقودين والجمعيات المدافعة عنها والرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الانسان (مستقلة) التي يرأسها بصفة شرفية المحامي علي يحيى عبد النور ان عددهم يفوق 10 الاف.

كما اقر القانون إعانات مالية لعائلات عناصر الجماعات المسلحة الذين قتلوا في الجبال خلال المواجهات مع قوى الامن. واعتبر الامر الرئاسي ذلك من اوجه «التضامن الوطني»، واعتبر ذويهم من ضحايا المأساة الوطنية تماما كما هو الشأن بالنسبة لذوي الضحايا من اعوان الامن والهيئات النظامية الذين قتلوا ايضا خلال العشر سنوات الاخيرة.

واثنى المشروع اخيرا على الدور الذي قام به اعوان الامن بمختلف الاسلاك، ولذلك فقد منع اية متابعة قضائية ضد أي منهم سواء بصفة جماعية او فردية «بسبب اعمال نفذت من اجل حماية الاشخاص والممتلكات ونجدة الامة» ولذلك لن يُقبل أي ابلاغ او شكوى ضدهم.

ويُجرّم المشروع «كل من يستعمل، من خلال تصريحاته أو كتاباته أو أي عمل آخر، جراح المأساة الوطنية أو يعتد بها للمساس بالمؤسسات أو لإضعاف الدولة أو للإضرار بكرامة أعوانها الذين خدموها بشرف، أو لتشويه سمعة الجزائر في المحافل الدولية».

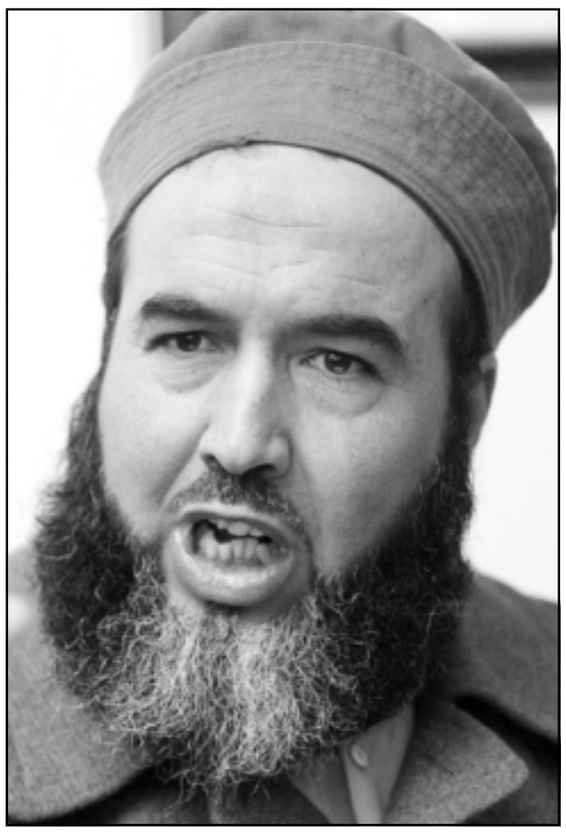

امير» الجيش الاسلامي للانقاذ، مدني مزراق كان من اول المستسلمين للسلطات الجزائرية لقاء العفو عن جرائمه (ارشيف «القدس العربي»)

تراشق اعلامي بين سفارة الجزائر في اسبانيا وجمعية مغربية حول المساعدات الانسانية لمنكوبي فيضانات تندوف

مدريد ـ «القدس العربي» من حسين مجدوبي:

نددت السفارة الجزائرية في مدريد بما وصفته «تصرفات غير لائقة» من «جمعية الصحراء المغربية» حول تقديم المساعدات الى الصحراويين المتضررين في فيضانات مخيمات تندوف، بينما ردت الجمعية بأن موقف السفارة «عار من الصحة» وأن على السلطات الجزائرية تسهيل وصول المساعدات الانسانية الى من وصفتهم بـ«إخواننا الصحراويين» في مخيمات تندوف «بدل وضع عراقيل إدارية غير مبررة».

وتعود وقائع هذه الأحداث الى يوم 8 شباط/فبراير الجاري عندما تقدمت «جمعية الصحراء المغربية» برئاسة رضا الطوجني برسالة الى السفارة الجزائرية في مدريد والخارجية الجزائرية تطلب منهما الترخيص بارسال مساعدات انسانية عاجلة الى الصحراويين المتضررين من الامطار الطوفانية والفيضانات التي ضربت منطقة تندوف منذ أسبوعين وخلفت قتيلة واحدة وآلاف المشردين.

وتقع تندوف باقصى جنوب غرب الجزائر وهي تأوي مخيمات يقيم به صحراويون تسميهم الجزائر «لاجئون هربوا من الاحتلال المغربي للصحراء الغربية»، ويسميهم المغرب «محتجزون» من طرف البوليزاريو.

وقررت «جمعية الصحراء المغربية»، وهي جمعية اهلية تطالب بحق المغرب في السيادة على الاقليم المتنازع عليه، توجيه أربعة أطنان من المساعدات العاجلة.

وقال رئيسها لـ«القدس العربي» انه «رغم الاختلافات حول هوية الصحراء، فهذا لا يمنعنا من تلبية نداء البوليزاريو بتقديم مساعدات عاجلة». وتابع «الصحراويون، في آخر المطاف، أشقاؤنا، وكان على الدولة المغربية بدورها أن تقدم مساعدات انسانية بدل أن تتبنى خطاب المحتجزين وسارقي المساعدات وشتى الاتهامات».

وبعد مرور عشرة أيام لم تتلق الجمعية ترخيصا من السلطات الجزائرية، فأصدرت بيانا الى وسائل الاعلام الدولية، وخاصة الاسبانية تنتقد فيه موقف الحكومة الجزائرية هذا.

ونتيجة هذه الاتهامات أصدرت السفارة الجزائرية في مدريد بيانا شديد اللهجة مساء الثلاثاء ترد فيه على ما وصفته بـ«ادعاءات واستفزازات الجمعية».

وقالت السفارة أنها «حولت طلب الجمعية المغربية الى مندوبية البوليزاريو في مدريد بحكم أنها (البوليزاريو) تشرف على مخيمات تندوف وليس السلطات الجزائرية».

يذكر أن «جمعية الصحراء المغربية» تدافع عن حق المغرب في السيادة على الاقليم المتنازع عليه، كما يشير اسمها، ولكنها تختلف مع النظام المغربي في طريقة معالجة هذا الملف وتعتبر أن حكومة الرباط ارتكبت أخطاء تاريخية من ضمنها انتهاكات لحقوق الانسان، وكذلك الامتناع عن اجراء استفتاء تقرير المصير الذي طالبت به الأمم المتحدة. ونقلت الجمعية نشاطها الى اسبانيا منذ ما يزيد عن سنة هربا، كما تقول، من مضايقات الأجهزة الأمنية المغربية.

وسبق للسلطات الجزائرية أن طردت مسؤولي الجمعية مرتين من مطار هواري بومدين، آخرها خلال الصيف الماضي عندما كان أعضاء الجمعية يرغبون في زيارة مخيمات تندوف.

وعلاقة بملف الصحراء الغربية، طالب ممثلو البوليزاريو في اسبانيا رئيس لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان الاسباني دوران إجيدا التراجع عن تصريحاته التي ادلى بها الاسبوع الماضي واعتبر فيها أن الحكم الذاتي (الذي يقترحه المغرب لتسوية النزاع) حل مناسب كمرحلة أولى لنزاع الصحراء.

وطالبت البوليزاريو رئيس اللجنة التراجع عن تصريحاته التي وصفتها بـ«الخروج عن الشرعية الدولية».

جانب من الخسائر التي الحقتها الامطار الطوفانية بمخيمات الصحراويين بتندوف الجزائرية الاسبوع الماضي

الاحزاب المغربية تكثف مشاوراتها لصياغة تحالفات تخوض الانتخابات التشريعية في 2007

الرباط ـ «القدس العربي» من محمود معروف:

تكثف الاحزاب المغربية مشاوراتها لصياغة ملامح التحالفات التي تخوض الانتخابات التشريعية 2007.

وهذه المشاورات، ان كانت بين اطراف حزبية كانت تجمعها صيغة تحالفية وهنت او يجمعها اقتراب سياسي لكن اليومي والتنافس ابعد ما بينها او لم ولا يجمعها اي رؤى الا البحث عن فرص لتحقيق فوز انتخابي، تراوح بين الاندماج والتنسيق وبينهما التحالف. وتبقى الكتلة الديمقراطية التي جمعت 1992 كلا من الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية وحزب الاستقلال وحزب التقدم والاشتراكية ومنظمة العمل الديمقراطي (اليسار الموحد فيما بعد) والاتحاد الوطني للقوات الشعبية الصيغة التحالفية الاكثر تماسكا قياسا مع التحالفات او الصيغ الاخرى، وقاد هذا التحالف المغرب خلال عقد التسعينات ان كان من خلال تعديلات دستورية او اصلاحات سياسية (1992 و1996) او حكومة (1998) اسفرت عنها تلك التعديلات والاصلاحات. الا ان الوهن سرعان ما اصاب هذا التحالف فالاتحاد الوطني لم يجد في توجهات الاطراف الاخرى في علاقاتها مع القصر ما يجمعه معها وعزل لوقت ليس قصيرا حزب التقدم والاشتراكية لموافقته دون بقية الاطراف على المشاركة بالاستفتاء على دستور 1992 وبقيت منظمة العمل خارج اطار الحكومة التي شكلتها الكتلة برئاسة الاشتراكي عبد الرحمن اليوسفي وديت الخلافات بين الاتحاد الاشتراكي وحزب الاستقلال على كيفية تدبير الشأن الحكومي لتتعمق وتؤدي الى تنافس حاد في انتخابات 2002 وتصريف نتائجها واعطاء من لا يرغب في حكومة سياسية مبررا لتكليف تقني برئاسة الحكومة التي افرزتها تلك الانتخابات.

وخلال السنوات الخمس الماضية ظهر لمكونات الكتلة او من بقي فيها ان خلافاتها وحرمانها من مشاركة فاعلة في تدبير الشأن العام رغم مشاركتها في الحكومة كانت تصب في حساب التيارات الاصولية النامية واثبتت حضورها القوي في انتخابات 2002 ويتوقع المراقبون ان تحقق هذه التيارات فوزا على ضوء وضعية احزاب الكتلة الديمقراطية والاجواء العامة السائدة في العالم العربي والاسلامي.

وانشغال احزاب الكتلة باوضاعها الداخلية واعادة ترتيب بيتها الداخلي بعد اربكها اخر نظرها في مسألة التحالفات التي اضحت منذ الخريف الماضي حاضرة بقوة في خطابها السياسي وبدأت في لقاءات منفردة بين الاتحاد الاشتراكي وحزب الاستقلال اسفرت عن الاعلان عن خوض تشريعيات 2007 بقائمة انتخابية موحدة على غرار تشريعيات سنة 1993 التي حقق فيها الحزبان اهم نتائج في تاريخ الانتخابات المغربية وكانت الحافز وراء كل التحولات التي عرفتها البلاد فيما بعد وصرح اكثر من مسؤول في هذا الحزب او ذاك بان تحالفهما استراتيجي لكن هذا التحالف بالاضافة الى اندماج الحزب الاشتراكي الديمقراطي بالاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية دفع المكونات الاخرى للكتلة الديمقراطية للنظر بريبة من توجهات ترى فيها محاولات لعزلها وتبادلت مع قيادات الاتحاد الاشتراكي وحزب الاستقلال الغمز واللمز.

حزب اليسار الموحد الذي ذهب بعيدا عن الكتلة بعد مؤتمر وحدوي جمعه مع تيار الوفاء للديمقراطية المنشقين عن الاتحاد الاشتراكي فيما ذهب حزب التقدم والاشتراكية الى بعث اشارات عن عدم ارتياحه لما يجري بمعزل عنه مع استعداد لديناميكية تحالفية جديدة.

الاثنين عقد حزبا الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية والتقدم والاشتراكية اجتماعا ضم وفدين من المكتبين السياسيين برئاسة الكاتب الاول محمد اليازغي والامين العام اسماعيل العلوي وتركز حول العلاقات الثنائية بين الحزبين وافاق التحالف المستقبلي. وقال بلاغ مشترك ارسل للـ«قدس العربي» ان اللقاء شكل مناسبة «لحوار عميق تطرق للوضع العام للمغرب وما ترتب عنه من مهام ورهانات على الحزبين مواجهتهما، بتبصر واقدام، لضمان نجاح مسلسل دمقرطة البلاد وتحديثها وتقدمها وتوفير العدالة الاجتماعية لشعبها».

وعبر الحزبان عن «تشبثهما بعلاقاتهما الاخوية وتحالفهما المبني على ركائز صلبة تعززت من خلال تراكمات كفاحهما المشترك في مختلف القضايا الوطنية والدولية»، وقررا «تكثيف تفكيرهما وعملهما الجماعيين لبلورة احسن السبل لتوسيع وتعميق مسعاهما الوحدوي لتتمكن القوى الاشتراكية من لعب دور متعاظم على الساحة السياسية الوطنية بفضل رص صفوفها وتجميع امكانياتها التعبوية».

وعبر الحزبان عن تشبثهما بالكتلة الديمقراطية وبالعلاقات الاخوية والاستراتيجية مع حليفيهما حزب الاستقلال معتبرين ان الكتلة الديموقراطية شكلت «خطوة اساسية مكنت من دخول المغرب فترة تاريخية غنية بالمنجزات الديمقراطية والسياسية والانمائية، وادخلت البلاد في حقبة من التطور والتقدم وتجميع صفوف القوى الوطنية الديمقراطية» مؤكدين على ضرورة «تعزيز عمل الكتلة عن طريق تحيين ميثاقها وتوسيع نطاق عملها الوحدوي وانفتاحها على قوى سياسية ديمقراطية وحداثية وعلى المجتمع في تنسيق تام بين كل مكوناتها».

والبلاغ حسم مسألة مكونات الكتلة الديمقراطية بالاحزاب الثلاثة الاتحاد الاشتراكي وحزب الاستقلال وحزب التقدم لكنها قد تكون كتلة ديمقراطية جديدة بعد دعوات ادخال تعديلات على ميثاقها تتعاطى مع تحولات عرفها المغرب على مدى اربعة عشر عاما وهي تحولات لا تقتصر على السلطة والقصر بل ايضا في بنيات هذه الاحزاب ودورها في المشهد السياسي المغربي. كما حسم مسألة استبعاد تشكيل القطب اليساري خلال المرحلة القادمة وهو الشعار الذي احتل طوال السنوات الماضية حيزا في خطاب الحزبين.

تقارير: شبكة دولية باستثمارات مالية هائلة وراء فضائح الشذوذ الجنسي بمراكش

■ الرباط ـ «القدس العربي»: افادت مصادر صحافية مغربية ان شبكة دولية للشذوذ الجنسي والبورنوغرافيا باستثمارات مالية هائلة كانت تقف وراء ملف الشذوذ الذي تم كشفه بمدينة مراكش واعتقلت السلطات 19 عنصرا متورطين في هذه الفضيحة.

وقال تقرير لصحيفة «الاتحاد الاشتراكي» ان تكوين الشبكة بالمغرب بدأ بأحد المغاربة المقيم بباريس «ج.ع» الذي يعمل كتقني في الاعلاميات الى المغرب يوم 31 كانون الثاني/يناير 2005، عبر ميناء طنجة رفقة الفرنسي هارود سيدير كاحد مشاهير الشذوذ الجنسي عالميا والمالك لاكبر اندية الشواذ بمناطق مختلفة من العالم، والمختص في انتاج المواد البورنوغرافية من افلام وصور وكليبات، وصاحب مواقع شهيرة على الانترنت، التي تتوفر على عدد هائل من المشتركين والمختصة في تقديم هذا النوع من الخدمات الخليعة.

وجاء قرارهما بتأمين نواة مغربية لتجارة الشذوذ نظرا للطلب العالمي المتزايد على المنتوج المغربي في هذا المجال ومن ثم عملا معا على احداث شبكة مغربية للشذوذ والبورنوغرافيا، ووقع اختيارهما على مراكش التي تزخر مواقع الانترنت بمواد اشهارية لفضاءات بها، خاصة بالشواذ.

وقالت الصحيفة ان ج ع وسيدير شرعا بعد التحاقهما بمراكش في استدراج مجموعة من الشبان المغاربة للمشاركة في مشاهد شاذة تصور على شكل افلام، وقد اظهرت التحقيقات ان المعنيين قد لجأوا الى خدمات شركة للانتاج السمعي ـ البصري، مملوكة لاحد الفرنسيين لضمان جودة اكبر في الصور.

وقد تم التصوير بعدة مواقع في اوريكة، وحي اسيل وقاعة رياضية بحي الرويضات، ودور قديمة بالمدينة العتيقة.. مع العلم ان اول المشاهد تم تصويرها باحد دروب باب دكالة.

وقالت انه تبين من خلال التحريات الامنية ان هذه الافلام البورنوغرافية التي يستغل فيها مجموعة من الشبان، كلهم من مراكش، طلبة وتلاميذ ومدير قاعة رياضية ومساعدا تاجر ومستخدمون بمنشآت سياحية وعاطلون القي القبض عليهم ومجموعة اخرى اجانب ونساء مغربيات ما زال البحث عنهم جاريا، قد تم بثها بموقع على الانترنيت يسمى arabe juice الذي يتضمن الى جانب ذلك افلاما خاصة بزنا المحارم وجنس الحيوانات وجنس القاصرين والسحاق التي تبث كذلك في مواقع شهيرة كموقع «سبرتكوس» و«رياض بلو سيترون».

ويستفاد من التحقيقات ان الشباب المغاربة المتورطين في هذا الملف كانوا يتقاضون عن كل عملية 44 يورو. كما ان مدير القاعة الرياضية تقاضى 900 درهم مقابل كرائه فضاء القاعة لتصوير بعض روادها عراة في اوضاع شاذة.